

## وثيقة الغرفة

### (الاجتماع السابع عشر لمجموعة العمل التجاري)

عقدت مجموعة الكومسيك للعمل التجاري (TWG) بنجاح اجتماعها السابع عشر في 30 سبتمبر 2021، حول موضوع "التدابير الاحترازية من أجل استدامة تيسير التجارة أثناء وبعد وباء كوفيد-19 في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". تم إعداد وثيقة الغرفة وفقاً للنتائج الرئيسية لتقرير البحث الذي تم إجراؤه خصيصاً للاجتماعين السادس عشر والسابع عشر لمجموعة TWG. تتضمن الوثيقة الحالية توصيات السياسة التي تم تسليط الضوء عليها خلال الاجتماع.

توصيات السياسات هي كما يلي:

**توصية السياسة 1:** تعزيز التحولات الهيكلية من خلال تبسيط الإجراءات والوثائق المطلوبة، وتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية، وتحسين أنظمة إدارة المخاطر الجمركية، وزيادة الاستفادة من إمكانات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بهدف تحقيق الكفاءة والمرونة على المدى الطويل في مواجهة الصدمات وسط الأزمات العالمية أو الإقليمية.

الأساس المنطقي:

إن تطوير وتعزيز القدرات المادية والرقمية والقانونية الموجودة بالفعل لا يمكن البلدان من تقديم خدمات ذات جودة أعلى للتجار فحسب، بل يشكل أهمية كبيرة أيضاً من حيث توفير قدر أكبر من المرونة في مواجهة الصدمات في أوقات الأزمات. وبهذا المعنى، فإن تبسيط أو تقليل أو حتى إلغاء الإجراءات المتعلقة بالواردات والصادرات والتجارة العابرة يسهل الممارسات الجمركية، وبالتالي يجعل الإدارة الشاملة للأزمات أسهل عبر طرق متعددة مثل تسهيل التجارة للسلع الطارئة أو الحفاظ على سلاسل التوريد، إلخ.

إن تحسين البنية التحتية الرقمية من خلال أدوات فعالة مثل تطوير البنية التحتية الداعمة لتكنولوجيا المعلومات وأتمتة إجراءات الجمارك وغيرها من إجراءات الوكالات الحدودية، وتوفير قبول النسخ الرقمية، وتشجيع تنفيذ أنظمة النافذة الواحدة، وتمكين المتداولين من استخدام التوقيعات الإلكترونية؛ له دور حاسم في المساعدة في تبسيط العمليات الحدودية وتقليل التفاعلات الشخصية. لذلك، يعد الاستثمار في البنية التحتية الرقمية أحد التوصيات التي يمكن تحديد أولوياتها.

يعد استخدام أنظمة إدارة المخاطر الجمركية أمراً ضرورياً لتسريع شحن البضائع وتجنب التأخير المطول على الحدود. ويصبح دور تسريعها أكثر أهمية وعملياً في أوقات الطوارئ عندما تكون هناك حاجة للإسراع بشحن المنتجات الهامة مثل المنتجات الطبية.

في جميع المساعي الرامية إلى تعزيز التحولات الهيكلية، يمكن الاستفادة من إمكانات القطاع الخاص من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) كأداة فعالة لتحقيق المشاريع العامة من خلال تمويل القطاع الخاص والخبرات والقدرات.

توصية السياسة 2: ضمان التنسيق الفعال والتواصل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل إدارة الأزمات بمزيد من الكفاءة، من خلال إنشاء آليات تنسيق وطنية بين الوكالات، وتعزيز التعاون بين الوكالات عبر الحدود، وتوسيع الشراكات الإقليمية والدولية وتحسين النشر، وكذلك توافر المعلومات المتعلقة بالتجارة.

#### الأساس المنطقي:

التنسيق الفعال والتواصل والشراكة مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة أمر مهم للغاية للنجاح في أي عمل تجاري له طبيعة يتعدد فيها أصحاب المصلحة. ومع ذلك، في أوقات الأزمات العالمية، يتطلب حل المشكلات حلولاً عالمية، ويصبح التنسيق الفعال شرطاً مسبقاً للنجاح. وبالتالي، من الدائرة الداخلية إلى الدائرة الخارجية، يساهم تحسين آليات التنسيق وتعزيزها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بشكل كبير في الإدارة الفعالة للأزمات العالمية.

البلدان التي أنشأت آليات تنسيق فعالة عبر السلطات ذات الصلة أكثر نجاحاً نسبياً في الاستجابة للوباء. لذلك، يجب تصميم آليات التنسيق الوطنية المشتركة بين الوكالات بطريقة تشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين قدر الإمكان (ممثلو الأعمال والسلطات العامة مثل غرف التجارة والوزارات المسؤولة عن التجارة الخارجية والمالية والإحصاءات، إلخ). علاوة على ذلك، قد يتم تفويض آليات التنسيق الوطنية لتقديم المشورة ووضع قواعد وإجراءات ملزمة فيما يتعلق بتدابير تيسير التجارة.

على المستوى الإقليمي، تتمثل إحدى الأدوات العملية في توقيع اتفاقيات ثنائية أو مذكرة تفاهم مع البلدان المجاورة أو دول العبور أو أهم الشركاء التجاريين من أجل مواءمة وتنسيق العوامل المختلفة المتعلقة بتسهيل التجارة. تعمل هذه الأداة أيضاً على زيادة فعالية تدابير الأمن والسلامة المطلوبة خلال هذه الفترة الخاصة.

إن التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية الحكومية أو غير الحكومية (منظمة التعاون الإسلامي، منظمة الجمارك العالمية، منظمة التجارة العالمية، اتحاد النقل الجوي الدولي ومنظمة الطيران المدني الدولي، إلخ) له أهمية قصوى لأنه يوفر التوجيه والمساعدة الفنية والتدريبية بالإضافة إلى منصة تبادل الخبرات.

توصية السياسة 3: وضع خطة وطنية لتيسير التجارة في حالات الطوارئ، عند الاقتضاء، مع جميع المكونات والأدوات اللازمة الصحيحة والسريعة في الوقت المناسب، لضمان الاستجابة والتعافي أثناء الجائحة وحقبة ما بعد الجائحة.

#### الأساس المنطقي:

تعد الخطة الوطنية لتسهيل التجارة في حالات الطوارئ في صميم جهود إدارة جميع الأزمات؛ لأنها تجمع جميع المكونات الضرورية (مثل أدوات التنفيذ المصممة جيداً وآليات المراقبة والتقييم) معاً لفترة الوباء وما بعد الوباء.

الغرض الرئيسي من الخطة الوطنية الطارئة لتيسير التجارة هو ضمان الاستجابات الصحيحة والسريعة وفي الوقت المناسب وعمليات التعافي لجميع أصحاب المصلحة في تيسير التجارة بطريقة منسقة جيداً. وبالتالي، فإن الاستعداد للخدمات المستقبلية هو أحد الأهداف الرئيسية للخطة الوطنية لتسهيل التجارة الطارئة.

**توصية السياسة 4:** تسهيل التجارة لبضائع الطوارئ، وتبسيط الإجراءات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، إنشاء مرافق تخزين مناسبة لتخزين وتوزيع سلع الطوارئ، واتخاذ تدابير لتسريع التخليص الفوري والإفراج عن سلع الطوارئ في الجمارك.

الأساس المنطقي:

يعد الوصول السريع إلى سلع الطوارئ مثل الإمدادات الطبية والغذاء أحد الجوانب الأكثر أهمية لوباء كوفيد-19 نظرًا لأن عدم توفرها قد يكون له آثار كبيرة على الحياة وسبل العيش. لذلك من الضروري اعتماد سياسات ديناميكية خاصة مصممة خصيصًا لسلع الطوارئ من أجل تقليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية لكوفيد-19، ومن أجل تقليل مدة الأزمات.

في هذا الصدد، يجب أن تؤخذ جميع التدابير المضادة الممكنة لتيسير تجارة السلع الطارئة في الاعتبار تبعاً لأولوياتها مثل (1) تخفيض / إلغاء التعريفات والضرائب والقيود التجارية الأخرى مؤقتًا، (2) إنشاء مرافق تخزين مناسبة لتخزين وتوزيع سلع الطوارئ (3) اتخاذ تدابير لتسريع التخليص الفوري والإفراج عن سلع الطوارئ في الجمارك، (4) استخدام الأتمتة والمعالجة الإلكترونية للبيانات والمدفوعات الإلكترونية لتجنب الاتصال المادي أثناء عملية التخليص، (5) تجنب الاضطرابات في إنتاج السلع الأساسية نتيجة لانقطاع سلسلة التوريد، (6) نشر مواد إعلامية عن تصنيف السلع الطارئة / الأساسية وتدريب مسؤولي الجمارك للتمييز بسرعة بين السلع الأساسية وغير الأساسية.

**توصية السياسة 5:** استدامة سلاسل التوريد من أجل تسهيل إدارة الجائحة وأية كوارث أخرى غير متوقعة.

الأساس المنطقي:

يرز وباء كوفيد-19 أهمية استدامة سلاسل التوريد أكثر من أي وقت مضى. لأن وباء كوفيد-19 أظهر مدى ضعف إدارة سلاسل التوريد الحالية، وأن هناك حاجة ملحة لاستراتيجية جديدة لسلاسل التوريد من أجل جعلها أكثر مرونة خاصة عند النظر في الدور الحاسم الذي تلعبه في الاقتصاد الكلي.

خلال وباء كوفيد-19، كانت المشاكل الأكثر شيوعًا تبعاً لشكاوى الشركات تتعلق بشكل أساسي بالصعوبات على الحدود عند تصدير أو استيراد البضائع بدلاً من المشكلات المتعلقة بمورديها. وبالتالي، من أجل منع الانقطاعات الكبيرة في سلاسل التوريد العالمية خلال هذه الفترات وتقليل عواقبها الاقتصادية، يمكن الأخذ بعين الاعتبار ما يلي: (1) اعتماد استراتيجية جديدة لسلاسل التوريد المستدامة حيث يؤخذ الوباء في الاعتبار، (2) توفير تحديثات منتظمة للقواعد والإجراءات المتعلقة بالإجراءات الجمركية لمزيد من الشفافية والقدرة على التنبؤ (3) تبسيط الإجراءات واللوائح الخاصة باستيراد وتصدير السلع الوسيطة.

**توصية السياسة 6:** دعم استمرارية العمل من أجل تقليل الآثار الاقتصادية السلبية للوباء.

الأساس المنطقي:

تسبب الوباء العالمي غير المسبوق بضرر كبير في الاقتصاد والأعمال. وفقًا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2020)، انخفضت أرباح الشركات بنحو 40% إلى 50% مقارنة بفترة ما قبل الجائحة. تضررت قطاعات الخدمات مثل

الضيافة والترفيه والنقل بشدة من الوباء. وتأثرت الشركات الشابة أكثر من الشركات المتطورة / ذات الخبرة. واجهت الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) العديد من التحديات مثل انخفاض الطلب، وارتفاع التكاليف الثابتة، ونقص رأس المال الكافي، والصعوبات في الحصول على تمويل ميسور التكلفة.

لذلك من أجل تحقيق الهدف الأقصى المتمثل في حماية الاقتصاد من حالات الإفلاس والفشل، من الضروري اتخاذ تدابير خاصة للشركات لتقليل تأثير الأزمات على قدراتها التشغيلية للشركات. إن الحفاظ على قنوات اتصال فعالة مع ممثلي الأعمال من أجل فهم أفضل للتحديات التي يواجهونها في الجائحة، وتصميم تدخلاتٍ سياسيةٍ مناسبةٍ، سيكون من بين التدابير المضادة الأولى لواضعي السياسات. السماح للمستوردين والمصدرين بتأجيل الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم، وتمديد الأطر الزمنية لتقديم المطالبات والنداءات المتعلقة بإجراءات التجارة، وتسهيل وتشجيع التجارة الإلكترونية عبر الحدود للاستفادة من التوسع العالمي للتسوق عبر الإنترنت، وتقليل التكاليف التي تتحملها المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدمج في سلاسل القيمة العالمية من بين التدابير الهامة الأخرى لاستمرارية الأعمال.

#### أدوات تحقيق توصيات السياسات:

- مجموعة الكومسيك للعمل التجاري: وفي اجتماعاتها اللاحقة، قد تتوسع مجموعة العمل في مجال السياسات المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً.

- تمويل مشروع الكومسيك: بموجب تمويل مشروع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك إلى تقديم مقترحات المشاريع كل عام. من خلال تمويل مشروعات الكومسيك، يمكن للدول الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل تقديم مشروعات تعاون متعددة الأطراف، ليتم تمويلها من خلال المنح من مكتب تنسيق الكومسيك. بالنسبة لمجالات السياسة المذكورة أعلاه ومجالاتها الفرعية، يمكن للبلدان الأعضاء استخدام تمويل مشروعات الكومسيك، ويمكن لمكتب تنسيق الكومسيك تمويل المشروعات الناجحة. قد تشمل المشاريع ندوات، وبرامج تدريبية، وزيارات دراسية، وتبادل الخبراء، وورشات عمل، وإعداد دراسات تحليلية، وتقييمات للاحتياجات، ومواد / وثائق تدريبية، إلخ.